العدد 3652 - السنة الثالثة عشرة
الخميس 23 أبريل 2020
Thursday 23 April 2020 - No.3652 - 13 th Year

العقوبات الصارمة هي الحق والسياسات الإصلاحية هي الحل

الصقر: «كورونا» فضح بصورة مباغته عمق مخاطر مشكلة «تجارة الإقامات» وارتفاع عدد ضحاياها

محمد الصقر

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر بالحديث حول ملف تجارة الإقامات أن ظاهرة العمالة الوافدة الهامشية ليست بالمشكلة الجديدة ، بل تعود بداياتها الى أكثر من ثلاثين عاما ، نمت خلالها هذه الظاهرة وازدات حجما وخطورة وانتشارا بسبب ارباحها الهائلة غير المشروعة التي يتقاسمها من جرى التعارف خطا على تسمتهم بتجار الاقامات مع من يسهل له جريمتهم ، ويصمت عن فضائحهم ويتغاضى عن ملاحقتهم.

ازمة كورونا – إذن لم تكن من اسباب هذه الظاهرة ، ولم تكشف عنها ، وانما فضحت بصورة مباغته ومذهلة وصادمة عمق مخاطرها ، وامتداد شبكتها ، وتورم حجمها ، وارتفاع عدد ضحاياها. فلن يكن غريبا – إثر ذلك – أن تكون ردة الفعل الشعبية بهذا الاتساع والاجماع وعلى هذا الحجم من القهر والغضب.

وغرفة تجارة وصناعة الكويت إذ تحيي كل من ساهم برأية أو قلمة في التنبيه الى الأذى البليغ الذي تلحقه هذه الظاهرة بأمن الكويت واقتصادها ومجتمعها ، وبسمعتها الدولية وانظمتها الصحية والتعليمية ، والذين رفضوا بشكل مطلق ما لحق بالعمالة المغتية من ظلم وخسائر مادية ومعنوية ، تود ان تؤكد أن موقفها الثابت والشاجب والمنذر من هذه الظاهرة يتفق كل الاتفاق مع مطالبهم بمعاقبة الجناة باقسى العقوبات التي تتفق مع خطورة الجريمة وفي اطار القوانين واجراءاتها. ولكن بيان الغرفة هذا لا يقف عن هذه الحدود ، بل يهدف الى توظيف هذه الموجه من الغضب الشعبي الواعي لوضع حلول جذرية للقضاء على هذه الظاهرة بصورة نهائية ، من خلال تجفيف مواردها الحرام من منبعها، وفي ضوء الحقائق والاعتبارات التالية :

اولا – لا تتوفر احصاءات يعتمد عليها بشأن حجم العمالة الهامشية الوافدة، التي تشكل القاعدة الأساسية لظاهرة « استغلال نظام الاقامة في الكويت ». ولكن من المفيد أن نذكر ان عدد السكان الوافدين في منطقتي « جليب الشيوخ » و « المهبولة » ، اللتين تتركز فيهما هذه العمالة وصل – في نهاية سبتمر 2019 – الى أكثر من 513 ، 000 نسمة : منهم 372 ، 000 اسيوياً و 000 ، 141 عربياً . وبالتالي ، فإن حجم الظاهرة التي نتكلم عنها لا يقل – بتقديرنا – عن 400 ، 000 عاملاً وافداً ، أو ما يعادل 23 % من اجمالي حجم العمالة الوافدة عدا العمالة المنزلية وما في حكمها.

ثانيا – تتوزع العمالة الوافدة الهامشية على مجموعات ثلاث : عمالة لديها اقامة صالحة وعقد عمل صحيح ولكنها لا تقبض حقوقها بشكل منظم . وعمالة تعمل بالمياومة حسب الفرص التي تتاح لها ، ولا تعمل لدى الشركات الوهمية التي استقدمتها ووفرت لها اقامة صالحة مقابل مبالغ كبيرة ودفعات سنوية. وعمالة لا تحمل اقامة صالحة وليس لديها عمل ثابت ولا تتقن مهنة أو حرفة تصلح للعمل بالمياومة.

ثالثا– من دلالات استمرار وتضخم ظاهرة العمالة الهامشية الوافدة على مدى أكثر من ثلاثة عقود، أن خدمات هذه العماله تحظى بطلب حقيقي في سوق العمل الكويتي. صحيح أن هذا الطلب غير مستقر أو مستمر أو منتظم. إلا أنه موجود بالتاكيد. ذلك أن هذه العمالة تلبي احتياجات الشركات والمؤسسات الصغيرة المساندة لأعمال المقاولات التي لا تستطيع تحمل تكاليف العمالة الثابتة (رواتب، واجازات، وتعويضات...). كما تلبي احتياجات شريحة واسعة من السكان في أعمال الصيانة والتصليح. ويجدر الذكر في هذا المجال أن خدمات هذه العمالة رخيصة بكل المعايير.

رابعا– إن البحث في حلول للقضاء على ظاهرة تجارة الاقامات تماما، يجب أن يكون في إطار تصحيح هيكل العمالة والتركيبة السكانية في البلاد من جهة، وفي إطار توظيف التقدم التقني إلى أبعد حد ممكن من جهة ثانية.

خامساً– يستوجب القضاء على هذه الظاهرة إعادة النظر بصورة جادة ومستعجلة بنظام الكفيل الحالي، وتطويره بما يفرق بين هؤلاء على حد سواء وفي إطار العدل والقانون واجراءاتهما.

سابعاً– تنظر غرفة تجارة وصناعة الكويت بكثير من التقدير والتفاؤل إلى تصدي سمو رئيس مجلس الوزراء الحازم لهذه الظاهرة ، والذي اتخذ في ضوئه نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية خطوات سريعة وجريئة في هذا الصدد ، كما قامت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالتاكيد على « عدم التهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين لأحكام القانون مهما كانت صفاتهم ومواقعهم». كما تامل الغرفة أن يكون الجميع سواسية أمام القانون دون أي محاباة أو استثناء لأحد.

واخيرا، إن العقوبة القانونية السريعة والصارمة والعادلة ضرورة لا جدال فيها ولا مساومة بشأنها. ولكن يجب أن نذكر دائما أن أسلوب «العقاب» على ضرورته وحتميته، لا يمكنه القضاء على هذه الظاهرة مالم يقترن بالسياسات والإجراءات الكفيلة بتجفيف الربح غير الشرعي من استغلال آلام البشر، ومن الإضرار بمصلحة الوطن.

بحث الخطوات والتدابير المالية والنقدية لمواجهة تداعيات «كورونا»

الشيتان يشارك بالاجتماع الـ111 للجنة التعاون المالي والاقتصادي الخليجي

عقد أمس الأول الاجتماع الـ 111 للجنة التعاون المالي والاقتصادي على مستوى وزراء المال والاقتصاد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ترأس الوفد الكويتي وزير المالية براك علي الشيتان، وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د. نايف فلاح الحجرف، و وزراء المالية والاقتصاد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتم خلال الاجتماع التصديق على محضر الاجتماع السابع والخمسين للجنة وكلاء وزارات المالية بدول المجلس، والذي عقد يوم الاثنين الماضي عبر الاتصال المرئي، والتصديق على محضر الاجتماع الـ(74) للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس، والتصديق على محضر الاجتماع الـ(28) للجنة السوق الخليجية المشتركة.

وناقش الاجتماع عددا من الموضوعات ذات العلاقة بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك، يأتي في مقدمتها الخطوات والتدابير التي قامت بها دول المجلس من خلال بعض السياسات المالية والنقدية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد، وتأثيره على أسعار النفط، والوقوف على آخر الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دول المجلس للحد من انتشار الوباء، والاطلاع على حزم التحفيز الاقتصادية المتخذة من قبل دول المجلس.

الوزير براك الشيتان خلال الاجتماع

كما استعرضت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموضوعات المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي خلال الاجتماع المشترك بين لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين بدول المجلس مع المدير العام لصندوق النقد الدولي، والمزمع عقده في شهر أكتوبر من العام الحالي، اضافة الى برنامج تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس بحلول عام 2025، كما تم مناقشة مقترح دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تطوير منظومة العمل الاقتصادي الخليجي.

ومن الجدير بالذكر، بانه قد عقد الاجتماع التحضيري الـ (57) للجنة التعاون المالي والاقتصادي على مستوى وكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في يوم 20 أبريل 2020، برئاسة صالح الصرعاوي وكيل وزارة المالية.

جلسة متباينة للبورصة..و«العام» يرتفع 11.7 نقطة

أغلقت بورصة الكويت أمس الاربعاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 7ر11 نقطة ليبلغ مستوى 9ر4717 نقطة بنسبة صعود بلغت 25ر0 في المئة.

وتم تداول كمية اسهم بلغت 7ر138 مليون سهم تمت عبر 6417 صفقة نقدية بقيمة بلغت 9ر27 مليون دينار (نحو 8ر94 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر2 نقطة ليبلغ مستوى 3ر4017 نقطة بنسبة هبوط بلغت 07ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 3ر78 مليون سهم تمت عبر 2055 صفقة نقدية بقيمة 4ر2 مليون دينار (نحو 16ر8 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 9ر18 نقطة ليبلغ مستوى 3ر5074 نقطة بنسبة صعود بلغت 38ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 3ر60 مليون سهم تمت عبر 4362 صفقة بقيمة 4ر25 مليون دينار (نحو 3ر86 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 9ر3 نقطة ليبلغ مستوى 8ر3964 نقطة بنسبة صعود بلغت 04ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 5ر72 مليون سهم تمت عبر 1818 صفقة نقدية بقيمة 2ر2 مليون دينار (نحو 4ر7 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (مراكز وبتروجلف والجزيرة وآن) وكانت شركات (بتروجلف وبيتك واهلي متحد ووطني) الأكثر تداولا في حين كانت شركات (التخصيص وبرقان وبورتلاند واموال) الأكثر انخفاضا.

من جانبها أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية أمس الأربعاء تمديد تعطيل أعمالها عدا الادارات الضرورية المرتبطة بنشاط التداول في البورصة طيلة أيام فترة الراحة مع اعتبار أيام عيد الفطر عطلة رسمية على أن يستانف الدوام الرسمي يوم الأحد 31 مايو المقبل.

وقالت الهيئة في بيان نشرته على حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي (تويتر) إن القرار جاء بناء على قرار مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين الماضي بتمديد تعطيل العمل بكافة الجهات الحكومية احترازيا بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وذكرت أن خدمات الهيئة الإلكترونية متاحة لكافة المخاطبين بالقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته مشيرة إلى امكانية التواصل معها بشأن المواضيع ذات العلاقة بالافصاحات عبر البريد الالكتروني (efsah@cma.gov.kw).

وأوضحت أن تقديم طلب الحصول على موافقة الهيئة لشراء أو بيع الشركة لأسهمها (أسهم الخزينة) يكون عبر البريد الالكتروني (treasury-shares@cma.gov.kw).

وتأسست هيئة أسواق المال الكويتية وفقا للقانون رقم (2010/7) الذي أقره مجلس الأمة في فبراير 2010 وتعديلاته وتقوم الهيئة بموجب القانون بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

الشركة تؤكد استعدادها لتسديد السندات التي تستحق في يوليو 2020

العيار: المركز المالي لـ «مشاريع الكويت» لا يزال قوياً

فيصل العيار

أكدت شركة مشاريع الكويت (القابضة) أنها بصدد تسديد السندات التي تستحق في شهر يوليو 2020 والتي تبلغ قيمتها 500 مليون دولار أمريكي من مواردها الحالية، مما يدل على مركز السيولة القوي الذي تتمتع به الشركة، ولن يكون على الشركة تسديد قيمة أي سندات لحوالي ثلاث سنوات.

وفي إشارة إلى القرار الأخير الصادر عن وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز جلوبال بخفض تصنيف سندات شركة المشاريع غير المضمونة، قالت الشركة إن موقفها الإئتماني ما يزال قويا، تم تاكيد تصنيف ستاندرد آند بورز آخر مرة في أوائل شهر مارس الماضي. ومع ذلك فإن عمليات البيع المكثفة التي شهدتها أسواق الأسهم العالمية على خلفية انتشار فيروس كورونا أدت إلى انخفاض أسعار أسهم الأصول الرئيسية في الشركة المدرجة في الأسواق المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة في نسبة القروض إلى القيمة السوقية للاستثمارات فوق النسبة المحددة لدى وكالة التصنيف. وعلى وجه الخصوص انخفض سعر سهم بنك برقان بنحو 29 بالمائة منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه، وهي النسبة التي تتوافق مع الانخفاض الذي شهدته أسهم البنوك الكويتية الأخرى (26 بالمائة منذ بداية العام). كما قامت ستاندرد آند بورز بتخفيض قيمة استثمارين من الأصول غير المدرجة أو التي يتم تداول اسهمها بشكل ضعيف.

إن عمليات البيع المكثفة التي شهدتها الأسواق تعتبر حدثا غير مسبوق وقد جاءت مدفوعة بالخوف وحال عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق نتيجة انتشار وباء فيروس كورونا وتاثيره على المديين القصير والمتوسط. إن شركة مشاريع الكويت ترى أن الأسعار الحالية لا تمثل القيمة الجوهرية لشركات محفظتها. ولشركة المشاريع مُلكية في شركات تعتبر من الشركات الرائدة في القطاعات التي تنشط بها وتتمتع بأسس قوية، وعلى وجه الخصوص، بنك برقان ومجموعة الخليج للتامين وكامكو إنفست التي حققت جميعها نتائج جيدة جدا في عام 2019.

وبالإضافة إلى ذلك تم في وقت سابق من هذا الشهر إعادة إطلاق منصة OSN للبث عبر شبكة الإنترنت، مع انضمام الآلاف من العملاء إلى المنصة كل أسبوع، يستمتع العملاء بالمحتوى الجديد بأمان في منازلهم من خلال الأفلام الجديدة والمسلسلات والمحتوى العائلي والأطفال من Disney + و HBO وNickelodeon واستوديوهات هوليوود الرئيسية الأخرى. ويأتي ذلك نتيجة إعادة تشكيل OSN لحقوق المحتوى الخاصة بها مع الاستوديوهات، إلى جانب تأمين حقوق التوزيع الحصرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالكامل عبر أجهزة الاستقبال والمنصة والرقمية.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة المشاريع فيصل العيّار إن «إحدى نقاط القوة التي تتمتع بها شركة مشاريع الكويت هي إدارتها الاستباقية للمطلوبات، إلى جانب مركزها المالي القوي. لقد قامت الشركة في شهر اكتوبر 2019 بإعادة تمويل استحقاق السندات لعام 2020 بشكل مسبق وبالتالي إطالة أمد متوسط استحقاق الديون. كما أنه بمجرد سداد السندات التي تستحق في شهر يوليو 2020، فإنه لن يكون على الشركة أي استحقاق للديون حتى شهر مارس من العام 2023، بشكل هذا الهيكل دعما كبيرا لاستراتيجيتنا الاستثمارية طويلة الأجل ويوفر لنا فرصة لمواجهة والتغلب على أي تحديات قصيرة إلى متوسطة الأجل مثل وباء فيروس كورونا».